اقتصاد

الليرة تتحسن

صندوق مبادرة «عملتي قوتي» يتدخل وبيع الدولار بـ٦٢٥ ليرة لمن يرغب

| علي نزار الآغا

تحسنت الليرة السورية أمس بأكثر من ٦٪ أمام الدولار، إذ انخفض سعر صرف الدولار في السوق الموازية «السوداء» من مستوى ٦٦٥ ليرة أمس الأول، إلى ٦٢٥ ليرة مساء أمس، وذلك بحسب مصادر في السوق.

ترافق ذلك مع إعلان غرفة تجارة دمشق، بالتنسيق مع مصرف سورية المركزي؛ عن بدء تنفيذ مبادرة «عملتي قوتي» وبدء تدخل قطاع رجال الأعمال من خلال حساب خاص بالغرفة لدى المصرف التجاري السوري لخفض سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية في السوق الموازي بتاريخ الأحد ١٣ / ١٠ / ٢٠١٩، إثر استكمال الإجراءات التنفيذية في المصرف التجاري السوري.

جاء ذلك في بيان نشره مصرف سورية المركزي أمس على موقعه الإلكتروني، بين فيه أن مساهمة رجال الأعمال في سوق القطع الأجنبي إضافة إلى التدخل المستمر من قبل مصرف سورية المركزي بأدوات مباشرة وغير مباشرة؛ تعد مبادرة مهمة، من شأنها تحسين سعر صرف الليرة السورية في السوق الموازي أمام العملات الأجنبية، من خلال ضبط تقلبات العرض والطلب على القطع الأجنبي.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد تاجر مطّلع على عمل مبادرة «عملتي قوتي» بدء التدخل أمس عبر شركتي صرافة، إضافة لغرفة تجارة دمشق، بسعر صرف ٦٢٥ ليرة للدولار.

وعن آلية التدخل، أوضح أنه على الراغب بشراء الدولار أن يودع قيمة المبلغ المطلوب شراؤه بالليرة السورية في الفرع ١٨ للمصرف التجاري السوري، ثم يأتي بإشعار منه إلى غرفة التجارة في اليوم الثاني، ليتم تسليمه شيكاً بمبلغ الدولار المطلوب، فيقوم بصرفه من الفرع ١٨ أيضاً.

أما عبر شركات الصرافة، فقد قدم من يرغب بشراء الدولار ثبوتياته الشخصية أمس للشركات، على أن يتم تسليمه الدولارات المطلوبة اليوم أو غداً، وعلى سعر الصرف ذاته (٦٢٥ ليرة للدولار)، منوهاً بأن البيع كان لكل من يرغب به، من دون حصره بتاجر أو صناعي، وقد ألمح إلى أن هذا الأمر كان محصور بيوم أمس، في إشارة إلى إمكانية تغيره لاحقاً.

هذا وقد أعلنت غرفة تجارة دمشق التزامها بالإعلان اليومي عن سعر العملات الأجنبية في السوق الموازي، ما يعكس حقيقة عمليات العرض والطلب على القطع الأجنبي لإلغاء أي دور لعمليات المضاربة وتأثيرات مواقع التواصل الاجتماعي والتطبيقات التي تعمل من خارج الجمهورية العربية السورية وفق أجندات خارجية تهدف للتلاعب بالأسواق وبالليرة السورية، مع تأكيد غرفة التجارة الالتزام التام بتسعير المواد الأساسية المستوردة والممولة بسعر الصرف الرسمي لضمان عدم ارتفاع أسعار السلع في السوق المحلية، ومن جهة أخرى؛ فإن مصرف سورية المركزي يتابع بدقة عمليات تمويل المستوردات للسلع الرئيسة عن طريق المصارف العامة والمرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي.

ناقشت الآثار الإنسانية والاقتصادية للعدوان التركي والتدمير المنهج للبنية التحتية

الحكومة: إعفاء المدينين للاتصالات من الفوائد إذا سددوا ديونهم

نجم لـ«الوطن»: مليارا ليرة لتمويل شراء ١٥ بالمئة من مستوردات التجار

| هناء غانم

ناقش مجلس الوزراء في جلسته أمس التبعات والآثار الإنسانية والاقتصادية للعدوان التركي على الأراضي السورية والتدمير المنهج للبنية التحتية، التنموية والخدمية، إضافة إلى نزوح آلاف المدنيين من بيوتهم ومناطقهم ما تسبب في معاناتهم الإنسانية في خطوة تشير إلى التطهير العرقي الذي يمارسه العدوان التركي والمجموعات الإرهابية المسلحة المتحالفة معه والمشاركة في هذا العدوان لاستهداف وحدة التراب السوري.

وفي هذا الإطار أكد وزير الإعلام عماد سارة في تصريح للإعلاميين أن وسائل الإعلام الوطنية تواكب عبر التغطيات الإعلامية ما يحدث شمال سورية من عدوان تركي وتعمل على توثيق وفضح ما يرتكبه الاحتلال التركي من إرهاب وتدمير للبنى التحتية وتهجير للمدنيين مشيرا إلى الجهود التي تقوم بها الحكومة من خلال متابعة أوضاع المهجرين وتأمين احتياجاتهم.

هذا وناقش المجلس الجهود اللازمة من جميع الوزارات والمؤسسات للتخفيف من المعاناة الإنسانية للمواطنين المهجرين بفعل العدوان، وتقرر تعزيز وجود الدولة وكل المؤسسات الخدمية في المناطق المحررة من الإرهاب في المنطقتين الشمالية والشرقية وتعزيز الجهود الإغاثية لتأمين مستلزمات أبناء الوطن، وتقديم جميع أنواع الدعم والمساعدات اللازمة للتخفيف من المعاناة واحتواء التحديات الناتجة عن تدمير المرافق والبنى التحتية.

وحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) تم تأكيد التعامل بكل مسؤولية مع المواطنين العائدين إلى كنف الدولة الذين يؤمنون بوحدة سورية أرضاً وشعباً، وتم تأكيد قدرة الدولة لإعادة إنتاج مؤسساتها الإستراتيجية على عكس الميليشيات الانفصالية التي استغلت ظروف الحرب وسيطرت على المؤسسات بالتعاون مع أعداء سورية وسخرتها لخدمة مصالحها الضيقة وهي عاجزة عن حمايتها والحفاظ على ديمومة عملها وتقديمها الخدمات.

هذا وأقر مجلس الوزراء خطة وزارة الموارد المائية لعام ٢٠٢٠، المتضمنة تحسين شبكات الصرف الصحي والاستفادة من التقنيات الحديثة في هذا المجال واستخدام محطات معالجة إفرادية مكانية للتجمعات السكانية واستكمال تأهيل محطات عدرا وحلب وداريا، وإحياء نهر بردى من خلال تنفيذ محطتي معالجة جمرايا والهامة، إضافة إلى إنجاز مشاريع محطات المعالجة في كل من مصياف ومحطة طرطوس المركزية ومحطة القليعة الدلبة في طرطوس ومحطة اللاذقية المركزية ومحطات أبو حوري في حمص وجباب في درعا وكفر رساس في السويداء.

وفي السياق ذاته أوضح وزير الموارد المائية حسين عرنوس أن الوزارة تعمل على إنجاز مشاريع محطات المعالجة القائمة خاصة قرب مصبات الأنهار ومياه الشرب، والتركيز على إقامة محطات مماثلة في كل منطقة بهدف تقليص خطوط الجر والإنشاء التي تكلف مبالغ طائلة، لافتاً إلى أهمية النهوض بالواقع الصحي والقضاء على التلوث في جميع المحافظات.

ومن جهة أخرى وافق المجلس على دراسة وزارة الكهرباء حول تطبيق الكود السوري للعزل الحراري واستخدام الطاقة الشمسية في تسخين المياه في الأبنية الجديدة السكنية والخدمية الخاصة والتعاونية بهدف ترشيد وتخفيض استهلاك الطاقة والحفاظ على البيئة.

ودرس المجلس مشروع قانون بإعفاء المدينين لدى الشركة السورية للاتصالات من الفوائد المترتبة عليهم إذا بادروا إلى تسديد ديونهم نقداً، أو تقسيطاً (مع فوائد جديدة).

ووافق المجلس على سلفة مالية بقيمة ملياري ليرة سورية للمؤسسة السورية للتجارة تقدم على دفعات لتتمكن من تنفيذ خطتها للتدخل الإيجابي في جميع المحافظات وتوفير السلع اللازمة للمواطنين بأسعار وكميات مناسبة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير عام السورية للتجارة أحمد نجم أن المؤسسة تعمل وفق توجهات الحكومة بتأمين احتياجات المواطنين من المواد الأساسية والتموينية والسلع الاستهلاكية بأسعار منافسة وجودة عالية ومواجهة التحديات والحصار الاقتصادي على الشعب السوري، موضحاً أن هذه السلفة ستكون لتمويل شراء نسبة ١٥ بالمئة من مستوردات التجار المحددة، بحسب قرار وتعليمات اللجنة الاقتصادية من التجار الذين حصلوا على تمويل لمستورداتهم بسعر الصرف الرسمي.

محاضرة وزير الصناعة في مجلس الشعب

جذبة: إستراتيجيتنا تعافي الصناعة بقطاعيها العام والخاص

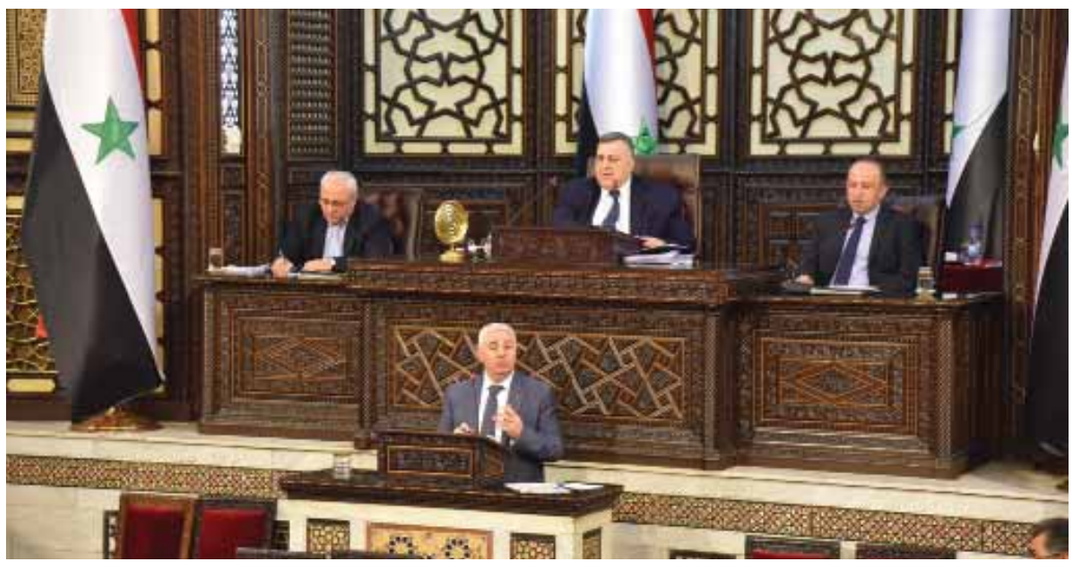

بيطار: الوزارة لم تقم بدورها في تعديل قانون التشاركية

| محمد منار حميجو

تفاوتت مداخلات أعضاء مجلس الشعب حول أداء وزارة الصناعة، فمنهم من اعتبر أن العرض الذي قدمه الوزير معن جذبة يوم أمس يدخل ضمن الخطوط العريضة ولا يوجد خطط زمنية، كما رأى بعض النواب أن دور الوزارة يجب أن يكون إنقاذياً للاقتصاد السوري.

وخصص المجلس جلسته لمناقشة أداء وزارة الصناعة، فرأى النائب محمد جلال درويش أن حركة الصناعة في القطاع العام تسير في بطء شديد على عكس القطاع الخاص، مضيفاً: كأن كل منشأة أو معمل حكومي يحتاج إلى سنوات من التقويم والدراسات والخطط والبرامج قبل العمل.

وضرب مثالاً: الشركة العربية للأسمنت في الشيخ سعيد ورغم مرور ثلاثة وزراء على وزارة الصناعة إلا أن وضع المعمل لم يتغير على أرض الواقع.

وقال زميله عبد الله حاج وردة: حقيقة كل يوم يطل علينا وزير ليلقي علينا محاضرة في علم الإدارة والاقتصاد، وغالباً ما تكون بعيدة ومنفصلة عن الواقع مثل دعم المنتجات والنهوض بالواقع وإقلاع المؤسسات، وكلها عناوين، ولا أقصد وزير الصناعة، ولكن أتكلم بشكل عام.

وفي مداخلة له تحت القبة وجه وردة سؤالا إلى الوزير جذبة حول حقيقة وجود معلومات عن توجه حكومي تجاه القطاع الخاص لبيع أو استثمار أو تشاركية في مؤسسات ومنشآت الدولة الكبرى.

وأشار النائب خليل طعمة إلى أن الوزارة تعتزم إحداث معمل للسيرومات والعصائر، وطالما أن الموارد المحلية محدودة، فهذا يحتم عليها أن تضخها في المشاريع ذات البعد الإستراتيجي أو الجدوى الاقتصادية الأعلى، ما يوفر على البلاد القطع الأجنبي.

وفي مداخلة له تحت القبة أضاف طعمة: نسلم بإنشاء معمل للعصائر رغم تأخره لسنوات طويلة، بحسب ما ذكره بعض الزملاء، لكن السؤال هنا ما الجدوى من إحداث معمل للسيرومات ولدينا معامل طاقتها الإنتاجية تعادل ثلاثة أضعاف الكميات المطلوبة سنوياً، وأنه يمكن إحداث معمل للأدوية السرطانية باعتبار أنها تكلف الدولة عشرات ملايين من الدولارات سنوياً.

ورأى طعمة أنه من المفيد أن يتغير مفهوم أن القطاع العام يشتري من القطاع العام لأن نمو القطاعين العام والخاص ينعكس إيجاباً على اقتصاد البلد، معتبراً أن وزارة الصناعة وزارة إنقاذ للاقتصاد الوطني لأنها ستقود عملية الإنتاج والتنمية، معرباً عن أمله أن تكون على قدر المأمول منها في العمل.

ورأت زميلته ماري بيطار أن الوزارة لم تقم بدورها في تعديل قانون التشاركية، ودعا النائب حسين حسون إلى ضرورة تطوير المؤسسات ذات الأولوية كمعامل الأسمنت والكابلات والصناعات الغذائية والنسيجية والتبغ ومنحها الاعتمادات المالية اللازمة لها والمواد الأولية.

وأشارت زميلته سناء أبو زيد إلى قضية التلوث الصادرة من معمل السماد في حمص، معتبرة أنها قضية قديمة جديدة ورغم إثارتها سابقاً وحالياً، إلا أنه لم يتم اتخاذ إجراءات لحل هذه القضية، معربةً عن أملها بإيجاد حل لهذه المشكلة التي تؤثر في صحة المواطنين.

ورأى النائب سامر شيحة أن هناك حالات غضب نتيجة الظلم الحاصل في تقييم أسعار التبغ من اللجان المختصة، وخصوصاً في بيت ياشوط، متسائلاً عن أسباب عدم إقلاع معمل السيرومات في القرداحة بريف اللاذقية حتى الآن، وكذلك الحال معمل العصائر.

ولفت زميله عمر حمدو إلى دعم الصناعات المحلية من الحكومة، في حين رأى النائب طلال حورية أن وزارة الصناعة تتحمل الثقل الأكبر في هذه المرحلة لأن الأعداء استهدفوا الصناعة السورية ولأن الصناعة تقود قاطرة النهوض للاقتصاد السوري وهذا ما يحمل الوزير أعباء إستراتيجية صناعية ضمن سياسة الحكومة.

وقال النائب عمار كرمان: أشكر الوزير على عرضه لكن ما زلنا ضمن الخطوط العريضة كمعظم الوزراء، نعيد ما كان سابقاً ولا نعلم إلى الآن أين وصلنا.

وفيما يخص خطة الحكومة بإحلال المستوردات، بين أنها مازالت في مرحلة تشكيل اللجان ووضع الخطط، مضيفاً: لم أشاهد خطة زمنية لمعرفة متى ستنشأ الصناعات المحلية، وهذا ينطبق على الشركات المتعثرة في معظم المحافظات التي لا نعلم الخطة الزمنية بدئها وانتهائها.

ولفت كرمان إلى موضوع الشركات المتعافية، متسائلا عن المبالغ التي أنفقت عليها وانعكاسها على الاقتصاد، معتبراً أن وزارة الصناعة معول عليها في النهوض بالاقتصاد، وبالتالي يجب أن نتحدث بلغة الأرقام وليس بلغة الخطابات.

الوزير يشرح

أعلن وزير الصناعة معن جذبة عن مذكرة حول تعافي ونهوض الصناعة السورية، موضحاً أنه تم إعداد إستراتيجية وأهداف للوزارة لزيادة التعافي ومواكبة الحداثة بما ينعكس على زيادة نسبة الناتج المحلي الإجمالي والقضاء على البطالة.

وخلال عرضه لأداء وزارته أوضح جذبة أن إستراتيجية الوزارة تقوم على إقلاع القطاع الصناعي بشقيه العام والخاص وتطوير الصناعة وتأمين فرص عمل المدخلات البشرية المؤهلة بما يحقق الاستثمار الأمثل لأدوات الإنتاج إضافة اعتماد الجودة العالمية.

وبين أن الأهداف التي اعتمدت في الوزارة في تحقيق الموارد والإمكانات والإنتاج المسوق وفق التوزع الجغرافي وإقلاع صناعات جديدة، مشيراً إلى أن الهدف تحقيق أعلى ريعية اقتصادية بأقل تكاليف وهدر، من خلال الاستثمار الأمثل للموارد المحلية، وتأهيل خطوط الإنتاج، إضافة إلى زيادة القيمة المضافة من خلال زيادة حلقات الإنتاج للصناعات التحويلية والإستراتيجية.

ورأى جذبة أن زيادة الإنتاج كماً ونوعاً انعكس على زيادة عدد العقود للتصريف، منوهاً بإبرام عقود بقيمة ٢٠٣ مليارات ليرة حتى الآن.

وخلال رده على أعضاء مجلس الشعب أكد جذبة أن عنوان المرحلة زيادة المساهمة الفعلية في الناتج المحلي وتفعيل برنامج إحلال المستوردات، معتبراً أن مخرجات الزراعة هي مدخلات للصناعة، مشيراً إلى الصناعات الزراعية مثل الكونسروة وألبان الغوطة التي بدأ الإقلاع فيها.

ولفت جذبة إلى صناعة التبغ، مشدداً على أنه سوف يتابع عمل اللجنة التي تخمن أسعار التبغ لكيلا يكون هناك ظلم للفلاح.

وأكد أن لدى الوزارة خريطة استثمارية لتطوير الاقتصاد، لافتاً إلى أن هناك جهات معينة تناقش قانون التشاركية، ومعربا عن أمله أن يضمن هذا القانون الحقوق الثابتة للدولة.

١٤٠ تاجراً يقدمون «عريضة» لمجلس الشعب لإعادة قراءة مشروع قانون غرف التجارة

| الوطن

اعترض عدد كبير من تجار دمشق على مشروع قانون غرف التجارة الذي يناقش في مجلس الشعب، باعتباره لم يعرض على أعضاء الهيئة العامة لغرفة التجارة لإبداء الرأي به ومناقشته، وطلبوا من أعضاء مجلس الشعب إعادة قراءة مشروع القانون ليكون أكثر دقة وواقعية وأكثر عدالة.

وتقدم التجار أمس بمعروض لمجلس الشعب، عبر الديوان، وحمل ختم وتوقيع أكثر من ١٤٠ تاجراً، (حصلت «الوطن» على نسخة منه)، تضمن مجموعة من الملاحظات، من بينها أن «وزير التجارة الخارجية أصدر قراراً يحدد فيه شروط الحصول على السجل التجاري بوجوب تسجيل عدد من العمال لدى كل من طالب الحصول على السجل حسب درجته في غرفة التجارة، وكان القرار المذكور معدلاً ضمنياً لقانوني التجارة السوري والقانون ١٥١ لعام ١٩٥٩ المنظم لقانون الغرف، وكان القانونان المذكوران محددين لشروط من يكتسب صفة التاجر، وبذلك أضاف القرار شرطاً جديداً لم يكن مذكوراً في القانونين المذكورين».

وجاء في المعروض أيضاً «إن قرار الوزير قد جاء مخالفاً لتدرج القاعدة القانونية، وقد تم الاعتراض على القرار المذكور من قبل التجار بمذكرة رفعت إلى الغرفة بتاريخ ١٥ / ١ / ٢٠١٩، وقام وفد منهم بزيارة أعضاء مجلس الغرفة لإبلاغهم اعتراضهم على القرار المذكور».

وذكر أن مشروع القانون الجديد أخذ بقوننة هذا القرار ووضعه في صلب مشروع القانون المادة الخامسة من مشروع القانون، وذلك يؤدي إلى آثار سلبية للتجار ويجعلهم يفرون من التسجيل في الغرف واقتصارها على كبار التجار.

وجاء في المعروض أن مشروع القانون لم يفرق بين الصناعي والتاجر، فالصناعي يترتب أن يكون له عمال مسجلون في التأمينات الاجتماعية وفق الأنظمة المرعية وإلا لا يعتبر صناعياً، أما التاجر فليس من الضرورة أن يكون لديه عمال، فربما يقوم بتأدية البيع والشراء بنفسه، وينطبق عليه حق التاجر، فلديه محل ويقوم بالبيع والشراء والاستيراد والتصدير، ويقوم بتأدية واجباته المالية تجاه الدولة أصولاً، ويقوم بالتسجيل في غرف التجارة.

وبين أن الدرجة التجارية ليست لتمييز تاجر عن آخر، بل هي عمل تنظيمي من أجل الكفالات التجارية، وكان يحددها القدم، والسمعة التجارية والملاءة المالية، أما اليوم بعد التضخم الذي حصل فالتجار أغلبهم من أصحاب الملاءة التجارية، فإن عدد العمال ليس مؤشراً لملاءة التاجر، وهناك تاجر في محل لا يتجاوز المترين من أكبر مستوردي البن أو الشاي مثلاً، وهناك آخر يبيع البن بالمفرق لديه خمسة عمال، فهل يعتبر المستورد من الدرجة الرابعة وبائع المفرق من الدرجة الأولى والممتازة.

وأضاف المعروض «لقد كان الاقتصادي الكبير ورئيس اتحاد الغرف التجارية السورية السابق لديه سكرتيرة واحدة، فهل نعيد تسجيله في الدرجة الرابعة وفق المشروع الجديد، ناهيك عن الآثار السلبية التي ظهرت للوهلة الأولى حين تنفيذ القرار المذكور، فقد بلغت واردات غرفة تجارة دمشق ٣٦ مليون ليرة سورية حتى بداية الشهر الرابع ٢٠١٩ في حين كانت ١٢١,٧ مليون عن نفس المدة لعام ٢٠١٨ وبلغ عدد المسجلين في الشهر الرابع ٥٢٣٢ عن عام ٢٠١٩، بينما كان عدد المسجلين عن نفس المدة ٩٧٨٩ عضواً عن عام ٢٠١٨، علماً بأنه تم تسجيل قرابة ٣٠٠٠ عضو قبل صدور القرار بتاريخ ٣١ / ١٢ / ٢٠١٨ في الشهرين الحادي عشر والثاني عشر عام ٢٠١٨ كأعضاء في سنة ٢٠١٩، أي لو طبق عليهم القرار الجديد لبلغ العدد أقل بكثير، فهل الغاية من قوننة هذا القرار وجعله في صلب مشروع القانون هو تحديد حجم أعداد أعضاء الغرف واقتصارها على عدد محدود ذي صفات خاصة، علماً أن بعض من سجلوا بالغرفة لأسباب شخصية اضطروا إلى ذلك لأسباب مختلفة أهمهما موضوع السفر إلى بيروت، وقام العدد الكبير منهم بتنزيل درجاتهم وتسجيل زوجاتهم وأولادهم كعمال لديهم، أي إن فكرة ازدياد العمالة وتسجيلها في التأمينات الاجتماعية أثبتت فشلها ولم تحقق غايتها».

ولفت المعروض إلى المادة ٢٠ من مشروع القانون المذكور بالنسبة للغرف الذي حدد عدد أعضائها المنتخبين ١٢ عضواً، والفقرة (آ) التي حددت عشرة أعضاء من الدرجات الممتازة أو الأولى أو الثانية، مقابل عضو واحد عن الدرجة الثالثة، ومثله للدرجة الرابعة، الأمر الذي وصفه التجار بالمخالف لمبدأ العدالة في التمثيل ويخالف مصالح الدرجات الثالثة والرابعة، منوهين في معروضهم «يجب أن تغلب العدالة»، مبينين أن كبار التجار يمكنهم الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم عبر مجالس رجال الأعمال، وطالبوا أيضاً بإلغاء عدة قضايا إجرائية.